منهجية إعداد البحوث العلمية:

إن عملية إعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى، يخضع إلى طرق و إجراءات و أساليب علمية و عملية منطقية صارمة و دقيقة يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقه و عناية حتى يتمكن الباحث من إعداد بصمته وإنجازه بصورة سليمة و ناجحة و فعالة.

تشمل مراحل إعداد البحث العلمي ما يلي:

سنعالج هذه المراحل بالتفصيل في العناصر التالية:

المرحلة الاولى : مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع

إن البحث العلمي يتمحور حول دراسة موضوع معين ومحاولة الإجابة عن إشكالية محددة ، إذ يقوم الطالب أو الباحث بإنجازها للتوسع بالبحث في موضوع علمي مستفيدا من مكتسباته و معارفه في مجال تخصصه العلمي مع الإشارة إلى أن الطالب في مستوى الماستر لا يرتجى منه التأصيل الموضوع جديد أو معالجة وتقديم طرح جديد بل هو فرصة للتعود على الالتزام بالصرامة العلمية و الخطوات المنهجية.

و لعل مرحلة اختيار موضوع البحث تعد أكبر مشكلة تواجه الباحث كما أنها هي أ ذلك أنها تساهم في جودة البحث. فالتوفيق في اختيار موضوع البحث هو نصف العمل و يعني ضياع جهود مبذولة.

مرحلة الكتابة أو التحرير سنعالج هذه المراحل بشيء من التفصيل في المباحث التالية:

أولا: مرحلة تحديد المشكلة و اختيار الموضوع

إن البحث العلمي يتمحور حول دراسة موضوع معين ومحاولة الإجابة عن إشكالية محددة ، إذ يقوم الطالب أو الباحث بإنجازها للتوسع بالبحث في موضوع علمي مستفيدا من مكتسباته و معارفه في مجال تخصصه العلمي مع الإشارة إلى أن الطالب في مستوى الماستر لا يرتجى منه التأصيل الموضوع جديد أو معالجة وتقديم طرح جديد بل هو فرصة للتعود على الالتزام بالصرامة العلمية والخطوات المنهجية.

ولعل مرحلة اختيار موضوع البحث تعد أكبر مشكلة تواجه الباحث، كما أنها هي أهم خطوة ذلك أنها تساهم في جودة البحث. فالتوفيق في اختيار موضوع البحث هو نصف العمل والفشل فيه يعني ضياع جهود مبذولة. و للتفصيل أكثر في هذه المرحلة وجب مناقشة النقاط التالية :

1/ : **المقصود بمشكلة البحث و كيفية تحديدها:** يقصد بمشكلة البحث التصور القبلي للموضوع وكيفية حله بتقديم تفسيرات و إجابات ، و هناك من يعرفها انشغال فكري اجتماعي تتعلق باختيار فرضية أو مدى وجاهة مقاربة أو إطار عمل تحليلي ، أو عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير ..

تنشأ مشكلة البحث نتيجة الملاحظة المباشرة للمحيط الخارجي أين تدفع الملاحظة إلى طرح تساؤلات حول أسباب حدوث الظاهرة أو الأزمة أو الخلاف، كما قد تنشأ نتيجة الاهتمامات الشخصية أو القانونية بموضوعات معينة كما أن الباحث القانوني قد يكتشف موضوعات حساسة ومشكلات مثيرة تحتاج إلى دراسة و تفسير و تحليل و ذلك نتيجة لكثرة مطالعته الكتب القانونية والمجلات العلمية والرسائل والأطاريح ومختلف المناقشات في الندوات والملتقيات العلمية.

يشترط في تحديد مشكلة البحث ما يلي:

أن تكون ذات دلالة وأصالة

أن يمكن للباحث القيام بدراستها

- أن يقيم الباحث مشكلة البحث المقترحة على ضوء قدراته وتوفر المعلومات والمتطلبات المادية للمشروع و الوقت المتاح ، أن يدرس الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والزمنية التي تعيق إجراءات البحث.

كما أن هناك مجموعة من **القواعد** التي يجب على الباحث اتباعها عند تحديده لمشكلة البحث نذكر منها:

- ✓ ثقة الباحث من الموضوع المختار بحيث لا يكون غامضا أو عاما لدرجة كبيرة
- ✓ ضرورة تمكين الباحث من جعل مشكلة البحث أكثر وضوحا ، و لذلك يستحسن أن يصوغها في شكل سؤال.
- ✓ ضرورة وضع حدود لمشكلة البحث
- ✓ عرض المصطلحات الخاصة الواجب استخدامها في الدراسة لتجنب سوء الفهم لبعض المصطلحات.

وعلى هذا الأساس فإن تحديد المشكلة من شأنه أن يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت كما أن هذه الضوابط التي التزم بها الباحث وجب أن تكون واضحة في البحث العلمي المقدم سواء كان رسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه.

2/طرق اختيار موضوع البحث: إن اختيار موضوع البحث تكاد تنحصر في طريقتين : إما أن يختاره الباحث بنفسه أو أن يقترحه عليه المشرف.

ا : **اختيار موضوع البحث من طرف الباحث:** الأصل أن اختيار موضوع البحث يكون من اختصاص الباحث ، وهذه هي الطريقة المثلى باعتبار أن الباحث هو المتخصص في موضوعه والمعايش لفكرته وصاحب الميل والرغبة للخوض فيه ذلك أنه يجب على الباحث أن يشعر اتجاه موضوع بحثه بانفعال خاص ونوع من الاهتمام الزائد حتى يكون ذلك دافعا له في الاستمرار ولو واجهته صعوبات أثناء إعداد

البحث كما يتوصل الباحث بهذا الانفعال إلى القراءة النقدية والتفكير العميق والإصرار العلمي المعرفة حقيقة الأشياء وهو شرط لاختيار أي موضوع للبحث.
يعد اختيار الموضوع من طرف الباحث من أسهل الطرق ذلك أن الباحث حر في اختيار أي موضوع قانوني يتناسب وميوله واختصاصه وغالبا ما يتم الاختيار استنادا إلى الثقافة القانونية للباحث وكثرة مطالعته حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية عن موضوعه ، فاختيار الباحث لموضوعه من شأنه أن يزيد من فرصة توفيقه ونجاحه إذ سيهتم به اهتماما شخصيا ويشعر بأنه يعمل و يبحث في شيء خاص.

إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أن الموضوع المختار من طرف الباحث قد يكون أوسع مما يجب وهذا ما يضطر الباحث إلى تغييره مما يضيع على الباحث فرصة تكوين نظرية أو آراء جديدة ، ولن يشعر الباحث بذلك إلا بعد استغراق وقت طويل في إعداد بحثه.
لذلك يشترط في الباحث أثناء اختياره لموضوع بحث معين أن يراعي ما يلي:

- احترام التخصص العلمي فلا يمكن لباحث ماستر مثلا تخصص القانون العقاري أن يختار بحثا أو موضوعا يتعلق بتخصص الأحوال الشخصية أو الملكية الفكرية.
- الابتعاد عن المواضيع الواسعة جدا والمواضيع الضيقة جدا.
- الابتعاد عن المواضيع ذات المقارنة الواسعة وفي حال اختيار دراسة مقارنة وجب أن تكون في نطاق ضيق.
- أن يكون الموضوع المختار من طرف الباحث ذو قيمة علمية.
- أن يختار الباحث موضوعا يتوافق مع طاقته الفكرية والعلمية والمادية وكذلك الوقت المخصص لإنجاز هذه الدراسة
- أن يختار أستاذا مشرفا متخصصا في الموضوع ليرشده ويوجهه إلى الطريق الصحيح و يزوده بالمعلومات التي يحتاجها.

ب : اختيار الموضوع من طرف المشرف: قد لا يتمكن الباحث من اختيار موضوع البحث نتيجة انتهاء المدة الزمنية المحددة لتقديم المواضيع للإدارة أو عدم قدرتهم على الاختيار. فهنا يعرض الأستاذ المشرف على الباحث موضوعا يراه جديرا بالبحث كون الأستاذ أكثر خبرة ودراية من الباحث أو الطالب.
يعاب على هذه الطريقة أن في اختيار الموضوع من طرف المشرف قد يشكل خطرا على الباحث نفسه الذي قد يتعثر في مشواره البحثي كون الموضوع المختار من طرف المشرف معقدا أو صعبا بالنسبة لقدرات الباحث و إمكانياته العلمية أو أنه لا يتفق مع ميوله ورغبته النفسية.
لعل أفضل طريقة لاختيار موضوع البحث أن يكون **باتفاق بين طرفي البحث المشرف و الطالب** بحيث يعرض الباحث موضوعه المختار على المشرف فيوافق عليه أو يدخل عليه بعض التعديلات أو الحالة العكسية، حيث يعرض المشرف موضوعا معينا على الباحث فيوافق هذا الأخير على هذا الموضوع بمطلق حريته.

3/ معايير اختيار موضوع البحث:

إن مسألة اختيار موضوع البحث تتطلب مجموعة من المعايير والضوابط منها ما يتعلق بالباحث في حد ذاته ومنها ما يتعلق بموضوع البحث ، وهذا ما سنعالجه في العنصرين التاليين:
ا : المعايير والضوابط الذاتية في اختيار الموضوع: إن عملية اختيار موضوع البحث العلمي تتطلب جملة من الضوابط والمعايير الذاتية المتعلقة بنفسية الباحث ومدى استعداداته ومقدرته العلمية ونوعية

تخصصه العلمي وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين المعايير والضوابط الذاتية نجد:

❖ **الاستعداد والرغبة النفسية:** إن الرغبة النفسية هي أول ما شد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق والتخصص فيه مما يخلق نوعا من الانسداد النفسي والوجداني بينه وبين موضوع البحث مما قد يذلل الصعاب التي قد تواجه الباحث والإرهاق الجسماني تحوله الرغبة إلى مجرد متعة وهواية وتعتبر شرط ضروري يتوقف عليها نجاح البحث أي تحقيق الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث و بحثه.

ويتعين أن تكون رغبة الطالب حقيقية وصادقة وليست ميل عاطفي يعصف به القلق أو عدم النضوج النفسي ذلك أن البحث العلمي بصفة عامة والقانوني بصفة خاصة عملية شاقة تستلزم الاجتهاد والمثابرة ، ويتطلب أخذ الأمر بجدية تامة يترتب عنها تحمل كل الآثار كالخسارة المادية والعزوف عن النشاط الأسري والاجتماعي والإجهاد العقلي والنفسي والعصبي ، هذا ما يولد لدى الباحث روح القبول النفسي التلقائي لكافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا جيدا.

إن تحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسة البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي وجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة و المدروسة بدقة و يترك بعد ذلك للرغبة النفسية للباحث الاختيار أو تبنى الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي.

❖ **الاستعدادات والقدرات الذاتية والعلمية للباحث وظروفه الشخصية:** إن ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار لعملية البحث العلمي عموما والقانوني خصوصا تضمن الانطلاقة المنطقية و الموضوعية لنجاع عملية إعداد البحث العلمي ومن أهم مظاهر الاستعدادات والقدرات الذاتية والعلمية للباحث ما يلي:

❖ **القدرات العقلية والعلمية :** وتعني إدراك الأسباب استنباط النتائج دون الرجوع إلى المراجع ويكتسب ذلك بسعة الإطلاع وكثرة القراءة والتفكير والتأمل في شتى انواع المصادر المتصلة بالموضوع، ومعنى ذلك أن طالب الماستر لا يجوز له أن يختار موضوع مستوى طالب الدكتوراه حيث أن ذلك يحتاج إلى قدرات بحثية تفوق قدرات طالب الماستر...

❖ **القدرات الأخلاقية:** يجب على الباحث أن يتسم بمجموعة صفات خلقية كالمثابرة والعزم والإصرار والصبر والقدرة على التحمل، التواضع وعدم التهجم على الآخرين، كما يشترط في الباحث الموضوعية التامة بحيث يكون الباحث قادرا على الابتعاد عن الذاتية والتحيز والمبالغة والمصالح والأهواء الشخصية قصد الوصول إلى الحقيقة، كما أن من أهم الشروط الواجب توفرها في الباحث هي الأمانة العلمية أي أن يسند الفكرة المقتبسة إلى صاحبها وذلك من خلال ما يعرف بالتوثيق أو التهميش، فكل ما سبق يساهم في إنجاز بحث ممنهج جيد.

❖ **القدرات المالية:** يشترط في الباحث أن يراعي قدراته المالية أثناء اختياره لموضوع معين ذلك أن بعض المواضيع تتطلب قدرة مالية جوهرية ومعتبرة لإعداد البحث العلمي مثل إجراء التجارب أو دراسات ميدانية كثرة الأسفار والتنقل بين البلدان من أجل اقتناء المصادر والمراجع،و تبعا لذلك وجب على كل باحث أن يختار موضوعه في ضوء ظروفه ومقدرته المالية حتى لا يتعرض لمخاطر إنجاز البحث.

❖ **القدرات اللغوية :** يقصد بها أن القدرة اللغوية تتحكم في اختيار الموضوع ذلك أن هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة ومتطلب من الباحث أن يجيد اللغة الأجنبية كما أن بعض

الموضوعات نجد مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغة أجنبية مما يتطلب إتقان تلك اللغة،وبناء على ذالك فالباحث الذي لا يجيد لغات أجنبية وليست عنده المقدرة على تعلمها فلا يجوز له أن يختار موضوعا يتطلب مراجعا أجنبية.

❖ **المدة الزمنية المتوقعة لإنجاز البحث:** يجب على الباحث قبل اختيار موضوع معين أن يأخذ بالحسبان الوقت المحدد لإنجاز البحث، فهناك بحوث علمية يجب إعدادها خلال شهور فقط مثل مذكرة الماستر وهناك بحوث تتطلب سنوات مثل أطروحة دكتوراه وعليه تعد المدة الزمنية معيارا لاختيار نوعية وطبيعة الموضوع الذي سيكون محل الدراسة، ووجب مراعاته بدقة وعناية.

❖ **معيار التخصص**: إن معيار التخصص يتحكم في اختيار موضوع البحث بحيث يشترط أن يكون في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه فالباحث في العلوم القانونية يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام ثم تضيق دائرة التخصص فمثلا لا يمكن لباحث في تخصص القانون العقاري أن يختار موضوعا يتعلق بـ الحضانة في الزواج المختلط.

❖ **معيار العمل و التخصص المهني :** إن ضابط العمل والتخصص المهني يلعب دورا هاما في اختيار موضوع البحث العلمي ذلك أن اختيار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصفة تتيح له الارتقاء في المهنة فالمحامي أو القاضي مثلا يختار موضوع بحثه في النطاق العملي والتطبيقي للقانون.

إضافة إلى هذه المعايير والضوابط الذاتية هناك معايير و ضوابط موضوعية يجب مراعاتها في اختيار البحث

ب : المعايير والضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث:

إن عملية اختيار الموضوع تتطلب إضافة إلى المعايير الذاتية السابق ذكرها - معايير موضوعية تساهم في إنجاح البحث العلمي منها ما يتعلق بالجدة والابتكار الدقة والتحديد القيمة العلمية للبحث ومنها ما يتعلق بوفرة المصادر والمراجع و كذلك أسس وأهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة و مكانة البحث بين أنواع البحوث الأخرى. و هذا ما سنفصله في ما يلي:

❖ **الجدة و الابتكار :** إن مقومات البحث الأساسية تتطلب أن يكون الموضوع جديدا مبتكرا ويضيف معارفًا جديدة ، فلا يكون منقولا أو تقليديا أو ترجمة أو تكرارا لما سبق من بحوث ولكن هذا لا يعني ألا يكون قد تم تناوله إطلاقا بل إن ما يعنيه هو أن يأتي بمساهمة جديدة أو تم التطرق إليه من زاوية أخرى، مع الإشارة إلى أن شرط الجدة والابتكار لا يشترط في بحوث الماستر ذلك أن الهدف المرجو منها هو امتلاك الطالب لآليات وأدوات البحث فيتدرب على حسن الصياغة وتنظيم المعلومات وحسن عرضها وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع، على خلاف أطروحة الدكتوراه التي تشترط الجدة والابتكار وإضافة الجديد في الميدان محل البحث..

❖ **الدقة والتحديد** :يقصد بها حصر البحث في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا و هذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها . وعليه ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

-الموضوع الواسع جدا.

-الموضوع الضيق جدا.

-الموضوع المستهلك.

❖ **القيمة العلمية للبحث:** ويتمثل في الفائدة العلمية والمكانة المهمة التي يحتلها موضوع البحث من بين المواضيع الأخرى، وهذا بالنظر إلى الإشكالات التي يطرحها والإضافات المتوقعة من دراسة هذا الموضوع في ذلك التخصص.

❖ **وفرة المصادر والمراجع في الموضوع المختار** : بعد معيار وفرة المصادر والمراجع معيارا أساسيا و جوهريا في اختيار موضوع البحث العلمي باعتبارها العمود الفقري لإعداد البحوث العلمية ، فالموضوع الذي تتوافر في نطاقه المراجع والمصادر كتب مجلات قانونية متخصصة مجلات قضائية مداخلات وطنية ودولية متخصصة ...) بكمية كبيرة تشجع الباحث على إنجاز بحثه.

مع أن هناك من يرى أن كثرة المراجع تقتل البحث وتقصي شرط الجدة والابتكار، إلا أن المستقر عليه أن الموضوع الذي تتوافر في نطاقه المراجع والمصادر يكون أسهل تناولا على الباحث القانوني أو العلمي من الموضوع الذي تشح المصادر بشأنه، و مما لا شك فيه أن البحوث العلمية التي تنعدم فيها المصادر والمراجع العلمية تفقد قيمتها العلمية.

المرحلة الثانية : مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها)

بعد مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع تبدأ مرحلة ثانية وهي مرحلة جمع المادة العلمية البحث عن الوثائق العلمية وجمعها حيث تعد هذه المسألة من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية إذ يتم توجه إلى المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث و نظرا لأهمية المادة العلمية في إنجاز وإعداد البحث العلمي لابد من التطرق إلى مفهوم المصادر والمراجع ثم بيان أنواعها وفي الأخير التطرق إلى طرق الحصول عليها وذلك من خلال المطالب التالية:

أولا: مفهوم المصادر والمراجع: يقصد بالمادة العلمية تلك الوثائق العلمية التي تحتوي على المعلومات و المعارف ذات الصلة بموضوع البحث ، وعادة ما يتم التباس وخلط في ذهن الطلاب حول التفرقة بين **المصادر والمراجع** فيستعملون الكلمتين دون التفرقة بينهما لذا من الواجب التمييز بينهما فيما يلي:

المقصود بالمصدر: يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية أو الأصلية أو المباشرة وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما أي هي تلك الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو المكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطور العلم أو تحرير مسائله و تنقيح موضوعاته أو عاشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة ومثال ذلك المواثيق الوطنية والدولية ،الأوامر و القوانين النصوص التنظيمية الاتفاقيات الدولية ، الأحكام والقرارات القضائية الإحصائيات الرسمية ... الخ **اما المقصود بالمراجع** فتسمى بالمصادر الثانوية أو غير المباشرة وهي تلك التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأصلية الأولى، فتتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى ومن أمثلة المراجع : الكتب والمؤلفات القانونية العامة والخاصة المقالات العلمية المداخلات العلمية الرسائل العلمية،... الخ.

ثانيا: أنواع المصادر والمراجع:

تتعدد المصادر والمراجع إلى أنواع كثيرة فهناك من قسم المصادر والمراجع بحسب طبيعتها إلى مصادر ومراجع نظرية وأخرى عملية وهناك من قسم المصادر من حيث جدواها أو أهميتها إلى مصادر و مراجع عامة و أخرى متخصصة و هذا ما سنتعرض له في العناصر التالية:

1/ : تقسم المراجع من حيث طبيعتها: قسم الفقهاء المصادر والمراجع من حيث طبيعتها إلى مصادر ومراجع نظرية و أخرى عملية

ا/ المصادر والمراجع النظرية تتمثل في:

-**الكتب** : تعتبر المصدر أو المرجع الأم لسائر المصادر والمراجع الأخرى ذلك أن الكتب تتركز فيها المعلومات وتتبلور في الآراء والأفكار وتتحدد في نطاق الموضوع. وهي تحتوي على المعلومات والنظريات الفقهية والتشريعية ومختلف الآراء والأفكار والتعليقات والتحاليل.

-**الدوريات أو المجلات القانونية المتخصصة:** الدورية هي كل مطبوع يصدر في حلقات متعاقبة وعلى فترات منتظمة أو غير منتظمة وتكسب الدورية أهمية تكمن في نشر آخر ما وصلت إليه البحوث في فروع العلم المختلفة وهي أحدث من تلك التي تقدمها الكتب مهما كانت درجة حداثتها.

والدوريات قد تكون عامة كالجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية ، وقد تكون متخصصة والتي يمكن تقسيمها حسب نوع تخصصها إلى دوريات تاريخية ، أدبية سياسية قانونية وهذه الأخيرة تصنف إلى دوريات قانونية عامة تهتم بجميع فروع القانون وخاصة تهتم بفرع من فروع القانون و تصدر هذه الدوريات من الجامعة في حد ذاتها أو إحدى كلياتها أو المراكز البحثية من أجل نشر البحث العلمي في مختلف فروع القانون وتتسم مقالات هذه الدوريات بأبحاث قيمة ذلك أن الدوريات تكون محكمة وتضع شروط و ضوابط للنشر يجب احترامها وإتباعها.

-**الأبحاث الجامعية**:هي مجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية ماستر أو دكتوراه أو ماجستير في النظام القديم.

ومما لا شك فيه أن الأبحاث الجامعية بمختلف درجاته ابتداء بمذكرة التخرج و مرورا برسالة الماستر وانتهاء بالأطروحة تكتسي أهمية بالغة في البحث العلمي كونها تخضع لشروط وإجراءات قانونية قبل نيل أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث ذلك أنها تمر بعدة مراحل بدءً بالتأطير و الإشراف من قبل الأستاذ المشرف المتخصص وصولا إلى المناقشة العلنية أمام لجنة من الأساتذة المتخصصون في نفس المجال.

-**الجرائد الرسمية والمجموعات القضائية:** تعد النصوص القانونية المؤطرة لموضوع البحث أيما كان مصدر القاعدة القانونية تشريعا بمعناه الواسع حيث يشمل النص التأسيسي و التشريع العادي و اللائحي من أهم المصادر التي يستعين بها الباحث القانوني في بحثه و يتوجب عليه البحث عن النصوص القانونية في مصادرها الرسمية ذات الحجية المطلقة من حيث الجهة التي تصدر عنها قانونا و رسميا وهي الجريدة الرسمية خاصة وأن التشريعات تتعرض بشكل دائم للتغيير عن طريق التعديل أو الإلغاء الكلي أو الجزئي.

-**القواميس والمعاجم والموسوعات:** يعد استعمال القواميس والمعاجم أمرا ضروريا وهاما وذلك من أجل الوقوف على المعنى اللغوي أو الاصطلاحي لمختلف الكلمات والمصطلحات القانونية المكونة لموضوع البحث أو الترجمة من لغة إلى أخرى حيث يشمل القاموس أو المعجم على كلمات اللغة في ترتيب هجائي في أغلب الأحيان مع شرح لمعانيها و استعمالاتها و طرق هجايتها و نطقها و مرادفتها أو ما يضادها ... ومن أمثلة المعاجم والقواميس ما يلي: معجم لسان العرب لابن منظور ، القاموس المحيط للفيروز آبادي معجم مجموعة المصطلحات القانونية أما عن الموسوعات فهي دوائر المعارف الشاملة و يندرج ضمنها تنوع كبير من المراجع و المعلومات والوثائق والأحكام والنصوص.

2 : تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها:

تصنف المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها إلى نوعين : مصادر و مراجع عامة و أخرى متخصصة.

ا/ المصادر والمراجع العامة: هي تلك الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد والأصول لعلم قانوني معين، حيث تتناول هذه الدراسات مسائل كثيرة تتصل بالموضوع الأساسي و تأتي بطريقة مجملة ودون تعمق.

ب / المصادر والمراجع المتخصصة: إن المصادر والمراجع المتخصصة تفيد في تعمق البحث بشكل فعال وهي تلك الدراسات التي تعالج موضوعا معينا بقدر كبير من التعمق. وتتضمن عادة معلومات أوسع وأشمل وجزئيات دقيقة تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز البحث محل الدراسة وذلك بتزويده بالمعلومات والأفكار التي لها علاقة بالبحث، وتعد أطاريح الدكتوراه والماجستير والماستر من المراجع المتخصصة إذ تتناول مواضيع دقيقة.

ثالثا : طرق الحصول على المصادر والمراجع:

تتنوع أماكن وطرق وأدوات الحصول على المصادر والمراجع المستعملة في البحث فيمكن الحصول عليها من مصدرها الأول كدور النشر أو المطابع أو المكتبات الجرائد الرسمية، **المكتبات العامة والمتخصصة** مواقع الإنترنت الرسمية كما يمكن الحصول عليها بمقابلة شخص له صلة بموضوع البحث أو بالبحث عبر شبكة الانترنيت مثل المواقع التالية:

http://www.aspj.cerist.dzموقع المنصة الجزائرية للمجلات العلمية

http://www.pnst.cerist.dzموقع البوابة الوطنية للأطروحات

مما سبق فإن الباحث يتحصل على مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث عن طريق شرائها أو إعارتها داخليا أو خارجيا، أو عن طريق النسخ والتصوير أو بوسائل النقل والتلخيص. الجدير بالذكر أن حسن التعامل مع المصادر والمراجع بعد تحديد أماكن تواجدها تسهل على الباحث الكثير من الجهد والوقت لهذا يلزم الباحث أن يتوجه إلى المصدر أو المرجع قصد معرفة علاقته بموضوعه بإتباع القواعد التالية:

- يجب فحص العنوان أولا ذلك أنه غالبا ما يكون هو المحدد الأول العلاقة المرجع بالموضوع محل البحث.

- فحص المقدمة لمعرفة ارتباط موضوعه بما يتضمنه هذا المرجع.
- فحص الفهرس المعرفة أهم النقاط التي ترتبط بموضوع البحث
- ضرورة الإطلاع على قائمة المصادر والمراجع لإرشاده إلى مراجع أخرى لها صلة بموضوع بحثه.
- ضرورة ترتيب المراجع التي لها صلة بموضوعه وترتيبها في قائمة طبقا لأهميتها في الموضوع محل البحث.

و بعد إتمام مرحلة جمع المادة العلمية تأتي الخطوة الثالثة لإعداد البحث العلمي ألا و هي مرحلة القراءة والتفكير.

المرحلة الثالثة: مرحلة القراءة و التفكير

بعد أن يقوم الباحث القانوني بجمع المادة العلمية اللازمة لغرض إعداد البحث العلمي سواء كانت مؤلفات قانونية أو نصوص تشريعية أو أحكام قضائية فإن الأمر يستلزم قراءتها قراءة متأنية فاحصة دقيقة مستوعبة لسائر عناصرها وملمة لجميع جوانبها.

مما لا شك فيه أن القراءة والتفكير لا يمكن أن تحقق أهدافها، إلا بتوافر جملة من الشروط والقواعد المنهجية الموضوعية المختلفة وسنتعرض بشيء من التفصيل عن هذه المرحلة من خلال تحديد المقصود بالقراءة و تبيين تعداد المراحل القراءة وذلك وفق العناصر التالية:

أولا : مفهوم القراءة و التفكير

تعرف القراءة على أنها عمليات الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع ، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع مما يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع مستوعبا لكل أسراره وحقائقه متعمقا في فهمه قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها.

مما لا شك فيه أن القراءة أهمية بالغة في تنمية تصور واضح حول الموضوع من خلال الإطلاع على المراجع المختلفة حيث تتشكل لدى الباحث جميع أبعاد المشكلة محل الدراسة مما تمكنه لاحقا من صباغة اشكالية دقيقة تستجيب وتتناسب مع موضوعه

ثانيا : مراحل القراءة

لم يتفق الفقهاء على مراحل أو مستويات معينة للقراءة مع الإشارة إلى أن هناك من يعبر عن مراحل القراءة بالأنواع ويتم تقسيمها على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها وعلى العموم تمر عملية القراءة بثلاث مراحل هي : القراءة السريعة الكاشفة ،القراءة العادية القراءة العميقة المركزة

1/: القراءة السريعة الكاشفة: يطلق عليها مصطلح القراءة الاستطلاعية أو الإجمالية ، وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الإطلاع عن فهارس المصادر والمراجع المختلفة وعناوين الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير، كما تشمل أيضا الإطلاع على عناوين الفصول والمقدمات والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع وتهدف هذه القراءة أساسا إلى:

-تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع.

- تقدير وتقييم المصادر والمراجع من حيث ارتباطها بالموضوع محل الدراسة.

- تقدير وتقييم المصادر والمراجع من حيث درجة قيمة المعلومات التي تتضمنها من حيث جدتها في إعداد البحث.

- ترشيد عملية القراءة والتفكير وذلك من خلال الكشف عن المصادر والمراجع القيمة والجديدة المتخصصة والعامة السطحية و القديمة.

2/ : القراءة العادية: يطلق عليها البعض مصطلح القراءة التمهيدية وهي تلك القراءة التي تنصب على الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة فيقراها الباحث بوعي وهدوء وتركيز وتعمق بذلك من أجل استخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات وتدوينها في البطاقات أو المؤلفات المعدة لذلك وكذلك القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس.

3/ : القراءة العميقة والمركزة: يطلق عليها مصطلح القراءة المستوعبة أو الفعلية وهي تلك القراءة التي تنصب حول بعض المصادر والمراجع ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل البحث هو هذا ما يتطلب التعمق والتركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل وذلك بغية تخزين الأفكار لدى الباحث مما يساهم في تراكم معرفته العلمية التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط وتوليد أفكار جديدة مركبة وهكذا يتمكن الباحث من الإبداع الفكري في معالجة موضوع بحثه محل الدراسة.

تختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها والآراء الفكرية التي تتناولها والفروض التي تبناها الباحثون والمناهج العلمية التي استخدموها أو ذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة بحثه من حيث المعلومات التي يحتاجها، مما لا شك فيه أن القراءة النقدية والواعية هي التي ترفع من مستوى قراءة الباحث وتجعلها مفيدة له في مجال بحثه محل الدراسة ولا تكون كذلك إلا بتوفر الشروط والقواعد التي تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة السابق ذكرها.

و بعد انتهاء عملية القراءة وفق الشروط والقواعد والمراحل السابق ذكرها يتفرغ الباحث لعملية التأمل والتفكير في ما تمت قراءته والتحرك لعملية استخلاص وتصور عناصر واجزاء وفروع هيكل موضوع البحث وتصور آفاق خطة إعداد البحث محل الدراسة عن طريق تقسيمه و تبويبه إلى عناصر مندرجة ومتسلسلة على أسس ومعايير علمية و منهجية وهي بداية المرحلة الموالية من مراحل إعداد البحث العلمي.

المرحلة الرابعة : مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع إعداد خطة البحث.

بعد الإطلاع على مجموعة المصادر والمراجع التي تم جمعها التي تتصل بموضوع البحث تصبح الرؤيا واضحة وبالتالي يستطيع الباحث تقسيم وتبويب موضوعه إلى خطة الموضوع البحث مع الإشارة إلى أن الكثير من الطلبة يقومون بوضع خطة البحث منذ البداية من بعد هذا التصرف خاطئ إذ لا يمكن أن تخطط لشيء دون أن تعرفه وتتحكم في محتوياته و أبعاده. و نظرا لأهمية هذه المرحلة وارتباطها وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية باعتبارها صورة مصغرة المحتويات الموضوع محل البحث و منها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية ثم تقسم داخليا حسب تفريعاتها ، فإنه لابد من تناولها في النقاط التالية:

أولا: تعريف خطة البحث:

ان تقسيم و تبويب الموضوع يراد به تحديد الفكرة الرئيسية والكلية للموضوع محل البحث تحديدا جامعا مانعا وواضحا فهو عملية حيوية وجوهرية وحتمية للباحث في إعداد بحثه إذ تمثل خطة البحث الرسم الهندسي لبناء الموضوع وفيما يلى تعريف الخطة البحث وبيان لأهميتها وتعداد لأهم خصائصها.

1/: تعريف خطة البحث إن خطة البحث جزء أساسي وهام من عملية البحث العلمي وهي خطوة إجرائية لابد منها حتى يتمكن الباحث من إتمام بحثه ، و يقصد بها تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف يحتاجها.

إن إعداد خطة البحث عملية فكرية ضرورية بذلك أنها جزء من عملية البحث العلمي مر خطة البحث المحكمة والدقيقة هي تلك الخطة التي تتصف بمجموعة من **السمات و الخصائص** نوجزها فيما يلي:

- إن خطة البحث تحدد الإطار العام للموضوع وتحدد أهم أهداف البحث كما تتضمن أجزاء وعناصر البحث.

- التوازن الشكلي أو الهيكلي بين أجزاء البحث فمن غير المنطقي أن يكون عدد صفحات الفصل الأول مثلا 55 صفحة والفصل الثاني 150 صفحة أو ذلك لا يعني وجوب مطابقة عدد صفحات كل فصل مع الفصل الآخر قبل يكون هناك تقارب معقول بينها كأن يكون الفصل الأول 50 صفحة والفصل الثاني 70 صفحة مع أن بعض الأساتذة الممتحنين أو المناقشين يتشددون في مسألة التوازن الهيكلي ويطلب دقة مراعاتها إلا أنه في حالة التعارض بين مبدأ التوازن الشكلي و مبدأ اكتمال عرض معلومات الموضوع

محل البحث فالأولى مراعاته هو المبدأ الثاني السمو الجانب الموضوعي على الجانب الشكلي في حالة التعارض.

مع الإشارة أن التوازن الشكلي لا يتعلق فقط بعدد صفحات البحث و إنما يجب التوازن كذلك بين عدد المباحث المطالب في كل فصل.

- الترابط المنطقي بين أجزاء خطة البحث فالتعريف بالموضوع مثلا يسبق الشروط و هذه الأخيرة تسبق الآثار وهكذا.
- تناسب خطة البحث مع طبيعة الموضوع بحيث تكون جامعة مانعة.
-عناوين الأبواب و الفصول وكذلك المباحث والمطالب تكون موجزة و معبرة بدقة ووضوح عن موضوع الباب أو الفصل أو المبحث أو المطلب حيث لا تتجاوز 13 كلمة.
- التفاعل والتناسب بين عنوان البحث وخطة البحث ذلك أن هذه الأخيرة ترجمة دقيقة لعنوان البحث.
-التناسب بين الإشكالية والخاتمة باعتبار أن هذه الأخيرة إجابة عن إشكالية البحث.

2/ : شروط و قواعد خطة البحث

ان الباحث الذي يدرس موضوع بحثه بدون خطة يكون كمن يسير عشوائيا في طريق لا يعرف دروبه لذا تعتبر مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع أو ما يعرف بإعداد خطة البحث عملية حتمية وحيوية الإعداد البحث العلمي من خلال تقسيم الموضوع الرئيسي إلى مشكلات و موضوعات فرعية وجزئية خاصة من يجب على الباحث إتباع جملة من الشروط والقواعد بغية تحقيق خطة بحث محكمة ودقيقة نذكر منها ما يلي:

- يلتزم الباحث بوضع خطة منهجية ودقيقة لكافة المراحل والخطوات التي يشتمل عليها البحث ويتطلب ذلك بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة ودقيقة وتحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم.
-تعمق وشمول الخطة لكافة جوانب وأجزاء و فروع موضوع البحث.
-احترام الباحث مبدأ مرونة خطة البحث بحيث تكون قابلة للتعديل والتغيير ذلك أن خطة البحث الأولية عبارة عن تقسيم مبدئي للشروع في إعداد البحث العلمي الذي قد تظهر عناصر عليها البحث ويتطلب ذلك بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة ودقيقة وتحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم...
-تعمق و شمول الخطة لكافة جوانب وأجزاء و فروع موضوع البحث..
- تحاشي التكرار والتداخل بين العناوين الأساسية والفرعية ذلك أن التكرار من العيوب الشكلية الجسيمة.
ضرورة تغيير خطة البحث عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه ورغبته بل وجديته في المعالجة الدقيقة للموضوع، كما تبرز قدراته وذكائه في ابتكار عناوين جديدة، ومن ثم وجب ألا تكون خطة البحث من المراجع العامة أو المتخصصة إذ على الباحث أن يستعين بتلك المراجع لمساعدته لإعداد الخطة لا النقل الحرفي.
-التقيد بالأسلوب العلمي و صياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية و من ثم وجب على الباحث تجنب العناوين السائبة والسابحة التي لا تدخل تحت أي عنوان سواء الأصلي أو الفرعي.
-ضرورة مراعاة التوازن الشكلي لخطة البحث وذلك من خلال التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية عددا و حجما.
-ضرورة مراعاة الارتباط الموضوعي و الترتيب المنطقي و ذلك من خلال إبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية واحترام التسلسل التاريخي والمنطقي للأفكار.
- ضرورة عدم صياغة العناوين بصيغة استفهامية و يجب أن تكون موجزة و واضحة و دقيقة .

- ضرورة توحيد عملية تقسيم وتبويب الموضوع و بشكل ثنائي فلا يمكن أن يكون البحث متكون من باب واحد أو فصل واحد و وانما تقسم إلى بابين أو أكثر وكل باب إلى فصلين أو أكثر وكل فصل إلى مبحثين أو أكثر وكل مبحث إلى مطلبين أو أكثرا.

غالبا ما يتم تقسيم البحث القانوني تقسيما ثنائيا وهو التقسيم التقليدي المألوف الذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام والخاص غير أن هذا التقسيم ليس تقسيما ثابتا ومطلقا فيجوز اعتماد التقسيم الثلاثي أو الرباعي إذا اقتضت طبيعة البحث ذلك.

عموما تبدأ أطروحة الدكتوراه بالباب فالفصل فالمبحث فالمطلب فالفرع ... الخ حينما رسائل الماستر تكون عبارة عن فصول تتدرج من الفصل إلى المبحث إلى المطلب إلى الفرع إلى أولا و ثانيا إلى أ ب ج إلى 1 2 3...

الملاحظ مما سبق أن البحث عبارة عن سلسلة منظمة الأجزاء فلا يجوز أن ينتقل الباحث من الباب إلى المبحث مباشرة أو من الفصل إلى المطلب و إنما يجب إتباع التسلسل المنطقي المذكور أعلاه.

تشتمل خطة البحث عموما على ثلاث عناوين رئيسية:

مقدمة : يتم فيها عرض عن ماهية الموضوع وأهم العناصر الواجب إيرادها في البحث من حيث الأهمية والأهداف والمشكلة والمنهج المتبع و الخطة.

العرض أو المتن وهو موزع حسب طبيعة البحث إلى بابين أو أكثر إن كان أطروحة دكتوراه وإلى فصلين أو أكثر إن كان الموضوع عبارة عن رسالة ماستر.

خاتمة و يتم فيها عرض أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات.

مع الإشارة إلى أنه إذا اقتضى البحث إدراج باب تمهيدي أو فصل تمهيدي فيرد بعد المقدمة مباشرة بعد الانتهاء من عملية وضع خطة البحث وفق الشروط والمعايير والأشكال السابقة الذكر ينتقل الباحث إلى المرحلة الموالية و هي مرحلة جمع و تخزين المعلومات

المرحلة الخامسة : مرحلة تدوين و تخزين المعلومات

تعتبر المعلومات المجمعة من المصادر والمراجع ركيزة الباحث الأساسية كمقومات محورية للبحث وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات الحديثة والدقيقة كلما أدى إلى تمكنه من قطع شوط كبير في إعداد بحثه العلمي خاصة إذا تم جمع هذه المعلومات بشفافية ومصداقية و تسلسل منطقي.

لا شك أن مرحلة تدوين وتخزين المعلومات خطوة إجرائية هامة على المرحلة السابقة (إعداد خطة البحث) ، غير أن الباحث في هذه المرحلة قد يواجه مشكلة سوء التنظيم وفقدان المصدر أو المرجع الذي أخذت منه المعلومة خصوصا عند إعداد أولى بحوثه لذا يتوجب على الباحث أن يعتمد على طريقة أو أسلوب منظم مما يسهل عليه تدوين وتخزين هذه المعلومات و سنحاول التعرض إلى أهم العناصر المتعلقة بهذه المرحلة:

أولا: التعريف بمرحلة تدوين وتخزين المعلومات أهميتها

يقصد بهذه المرحلة حصر الباحث كل المعلومات المتناثرة في مختلف المصادر والمراجع المتصلة بموضوعه وبطريقة منهجية بغية استنباط الأفكار واختيار المعلومات المفيدة الموضوع البحث وفرزها وفق أساليب دقيقة وتهيئتها للاستعانة بها في المرحلة الموالية المتعلقة بالكتابة والتحرير.
تكمن أهمية هذه المرحلة في:
- ضبط الباحث لما سمع و قرأ وتسجيل انطباعاته من حيث أنه يصعب عليه أحيانا تذكر ما قرأ و ما سمع.
- احتمال حاجة الباحث لما قد سمع و قرأ سابقا.
- حصر كل المعلومات والحقائق المتصلة بالموضوع بإيجاز مركز و مرتب بغية استغلالها بفاعلية في صياغة البحث لاحقا.

ثانيا: طرق تخزين و تدوين المعلومات

إن تدوين و تخزين المعلومات يحتاج إلى طرق وأساليب يستخدمها الباحث وجرت العادة على أن يتم تدوين وتخزين المادة العلمية وفق الأساليب التقليدية المتمثلة في البطاقات والملفات، أو الأساليب الحديثة المتمثلة في النظام الآلي والنسخ أو التصوير.

1/: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب التقليدية التخزين المعلومات في أسلوب البطاقات و أسلوب الملفات و تهدف هذه الأساليب إلى جمع المادة الأولية لموضوع البحث حتى يتسنى للباحث العودة إليها مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

ا/ **أسلوب البطاقات:** يتمثل أسلوب البطاقات في إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم من الورق المقوى بيتم الحصول عليها من المكتبات أو بعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد، ومساحة هذه البطاقة عادة 10×14 سم يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع وتدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط و يتم وضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص."

هناك بعض القواعد والشروط الواجب اتباعها في أسلوب البطاقات تذكر منها:

-يجب على الباحث أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات مثل: اسم المؤلف، عنوان المؤلف دار النشر بلد النشر رقم الطبعة سنة الطبع رقم الصفحة أو الصفحات.
-يدون في البطاقة المعلومات المأخوذة من المرجع إذا لم تسع البطاقة لذلك أضاف الباحث بطاقة أخرى جديدة يسجل عليها البيانات السابقة ويكتب عبارة تابع وهكذا.
-يجب وضع رقم متسلسل للبطاقة ليسهل ترتيب البطاقات و هناك من يضيف خانة الاسم المكتبة التي يوجد بها المرجع ورقم المرجع بالمكتبة ليسهل الرجوع إليه خاصة إذا لم يكن لديه بطاقات خاصة بالمراجع.
-يجب أن يكتب الباحث بخط واضح بأسلوبه الخاص أو عن طريق الاقتباس المباشر مع الإشارة إلى ذلك.
- ترك فراغا كافيا في كل بطاقة لتدوين بيانات أخرى أو رأيا مماثلا للذي تم تدوينه من مرجع آخر.
-تدوين كل الأفكار بدقة وبطريقة تعينه من الرجوع إلى ذلك المرجع كما ينصح عدم الانتقال إلى مرجع آخر قبل تكملة المرجع الذي بدأ بقراءته و تدوين الأفكار منه.

- اتخاذ ألوان مختلفة للبطاقات حيث يجعل لونا خاصا لكل باب أو فصل أو مبحث أو تخصيص بطاقات معينة للفهرس العام المحتويات علب البطاقات مما يسهل على الباحث الحصول على المعلومة المدونة في البطاقات في شكل مفصل.

يمتاز أسلوب البطاقات بالدقة و سهولة رجوع الباحث إليها وإعادة ترتيبها ، كما أنه يمكن استبعاد البطاقات المشتملة على فكرة واحدة في حالة ثبوت عدم الحاجة إليها، إضافة إلى سهولة تصنيف الأفكار المتشابهة وسهولة معرفة مصدر كل فكرة في البطاقة.

ب/ أسلوب الملفات: يتمثل أسلوب الملفات في إحضار الباحث مجموعة من الأوراق المثقوبة تثبت في ملف يتكون من الورق المقوى أو البلاستيك به حلقات معدنية، عادة ما تكون من الحديد يمكن فتحها وغلقها حتى يضع الباحث الأوراق المثقوبة في داخل الملف هو يقسم الملف إلى مجموعة من الأقسام يخصص الأول للمقدمة و الأخير للخاتمة وفيما بينها أقسام بعدد الفصول والمباحث الدراسية ويفصل بينهم بفاصل من ورق سميك و له بروز ويكتب عليه عنوان الفصل أو المبحث.

2/الأساليب الحديثة لتدوين و تخزين المادة العلمية:

تتمثل الأساليب الحديثة لتخزين المادة العلمية في النظام الآلي من جهة النسخ أو التصوير للوثائق من جهة أخرى.

ا/ النظام الآلي: يتمثل النظام الآلي كآلية حديثة لتخزين وتدوين المعلومات في استخدام الحاسوب فيعمل هذا الأخير على تخزين المعلومات من مصادرها و مراجعها في ملفات الكترونية داخل جهاز الحاسوب هو يقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه حيث يحفظها بشكل يمنع ضياعها وتلفها كما يساعد الباحث على ربح الوقت والجهد وخلافا للأساليب التقليدية التي قد تؤثر العوامل الطبيعية في تلف الملفات والبطاقات أو تشوه الأسطر المكتوبة مما يستحيل قراءتها

و من هنا تظهر الأهمية البالغة للنظام الآلي في خدمة البحث العلمي من خلال طبع المعلومات والحقائق و تخزينها وتعديلها عند الحاجة و ذلك مع حرص الباحث على تعدد وسائل الحفظ الإلكترونية درها السلبيات ومشاكل الأجهزة الالكترونية المتمثلة في دخول الفيروسات و اختراق الأجهزة الحافظة أو ضياعها.

ب/ النسخ أو التصوير: هو الأسلوب الشائع بين الباحثين بحيث يقوم الباحث بنسخ أو تصوير المراجع أو المصادر القيمة التي تخدم موضوع بحثه أو جزء منها أو فقرة حسب الحاجة مع ضرورة نسخ وتصوير صفحة الغلاف والصفحة الداخلية لإثبات كافة بيانات المرجع من طبعة وسنة الطبع و دار النشر وبلد النشر كما يمكن تواجدها في نهاية المرجع كما يجب تصوير فهرس المرجع حتى يتسنى للباحث الرجوع إلى المعلومة التي يريدها بسهولة.

تكمن أهمية هذا الأسلوب في توفير الوقت والجهد على الطالب لتفادي كتابة الأجزاء التي تهمه باليد كما تمكنه من الإطلاع على مختلف المصادر والمراجع المرتبطة بالموضوع في أي وقت..

و بعد إتمام هذه الخطوة الهامة ينتقل الباحث إلى أهم مرحلة في إعداد البحث العلمي والمتمثلة في مرحلة صياغة و تحرير البحث أو ما يسمى بمرحلة الكتابة.

المرحلة السادسة : مرحلة الصياغة والتحرير (مرحلة الكتابة)

تعد مرحلة الصياغة والتحرير من أصعب المراحل على الباحث أشقها ذلك أنها الخطوة الحاسمة لإعداد وإخراج البحث بعد إتمامه للمراحل السابقة حيث يقوم الباحث بترجمة كل المعلومات التي تحصل

عليها نظريا أو تطبيقيا في عمل كتابي منظم هو ذلك وفق قواعد و شروط منهجية وعلمية محكمة بصور و أساليب واضحة وجيدة للقارئ بغية إلمامه بمضمون البحث المنجز.

أولا : ضوابط وشروط مرحلة الصياغة والتحرير

كما علمنا سابقا أن مرحلة الصياغة والتحرير تعني عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها و مناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم مع ظهور الشخصية الباحث فيما يتوصل إليه من نتائج و آراء وبغية تحقيق هذه المرحلة أهدافها وجب على الباحث التقيد بجملة من الضوابط والشروط نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

1 : تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث

يعتبر المنهج العمود الفقري في إعداد البحوث العلمية لأنه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم وشرح المعاني وتحديد الإطار الدراسة محل البحث لهذا بعد من الضوابط والشروط الجوهرية لكتابة البحث العلمي ضرورة تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي المنهج الاستدلالي المنهج التجريبي المنهج التحليلي المنهج المقارن ...الخ، ذلك أنه يؤدي إلى اكتساب عملية الصياغة و التحرير مزايا الدقة والوضوح حيث يساعد الباحث على ضبط مختلف جوانب الموضوع واستجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بالموضوع بدقة ونظام.

2/ : الأسلوب العلمي والمنهجي في صياغة و تحرير البحث

يعد الأسلوب العلمي والمنهجي الواسطة التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير مو هو ما يميز كل باحث عن الآخر فهو أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب محيث يتضمن معنى الأسلوب هذا ضرورة توافر جملة من العناصر و الخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا أو دالا توجزها فيما يلي:

-احترام اللغة الفنية المتخصصة و استعمال المصطلحات القانونية الدقيقة إذ يتعين على الباحث التمكن من اللغة القانونية التي تقضي استخدام المصطلحات بدقة غرامة، تعويض) (الحبس السجن لذا وجب على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة و سعة الإطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة كل باحث عن الآخر فهو أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب محيث يتضمن معنى الأسلوب هنا ضرورة توافر جملة من العناصر و الخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا أو دالا نوجزها فيما يلي:

- سلامة اللغة وأسلوب التعبير من الأخطاء التي تخل بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية والأخطاء الإملائية والتعبيرية فلا يجوز بحجة تحاشى الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة يرفع فيها المفعول به وينصب فيها الفاعل.
- استخدام العبارات الموجزة والدالة.
- التسلسل في أجزاء وفروع وعناصر الموضوع حيث يتعين على الباحث التقيد بخطة البحث كان يكتب الفصل الأول قبل الثاني والمبحث الأول قبل الثاني مع تأجيل المقدمة.
- احترام قواعد الكتابة من حيث علامات الوقف الفواصل والنقط الأقواس الهلالية الأقواس المزدوجة علامات الاستفهام علامات التعجب... الخ
- تدعيم الأفكار بالحجج والأدلة المناسبة.
- قوة وجودة الربط من عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى و من فقرة إلى أخرى.
-الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن المبالغة والإطناب (التكرار) والعمومية.

-حرص الباحث على التمهيدات التي تربط بين الفصول والمباحث وبين المباحث والمطالب وهكذا وصياغتها بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث الملتهيئة القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار يريد طرحها و مناقشتها مع الحرص على أن تتضمن نهاية الباب أو الفصل ملخصا مركزا للمعلومات الأساسية التي أوردتها.

- مراعاة الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم مثل: نحن أو نرى تميل إلى أو أميل إلى ... لأن هذه العبارات تتنافى والتواضع العلمي و يستحسن استخدام الأفعال المبنية للمجهول مثل (النصح استنتج (...) كما يستحسن الابتعاد عن أساليب الجزم والقطع مثل : (أجزم أن القانون .. و استبدالها بعبارات أفضل مثل (لعل القانون أراد ربما لم يحالفه الصواب فيما ذهب إليه ... و هكذا.
- تعريف المفاهيم الأساسية في البحث بشأن المعنى اللغوي و الاصطلاحي لأهم المصطلحات المحورية الواردة في البحث لا سيما العنوان.
- الحفاظ على الأمانة العلمية من ذلك بإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي و أن لا ينسبها الباحث إلى شخصه حتى لا يتهم بالسرقة العلمية و من ثم وجب التقيد بقواعد و شروط الاقتباس والتهميش.
- تجنب التجريح الذي يتنافى وطبيعة البحث العلمي.
- احترام قواعد معالجة النصوص ببرنامج word وعادة ما تكون بمواصفات بسيطة تضعها الإدارة وتكون وفق المعايير والتوجيهات التالية:

-حجم و هيئة الصفحة : غالبا ما تحدد الإدارة عدد الصفحات في إنجاز البحث العلمي فمثلا رسالة الماستر عادة ما تحددها الإدارة ما بين 80 إلى 120 صفحة أو يمكن تهيئة صفحة التحرير وفق معايير التهميش التالية:

الهامش إلى اليمين 3 سم تقريبا، الهوامش إلى الأعلى وإلى الأسفل وإلى اليسار 2 أو 2.5 سم تقريبا.

حجم ونوع الخط: اختيار حجم ونوع الخط يكون حسب اللغة المستعملة في تحرير البحث وفق ما يلي:
بالنسبة للغة العربية : عادة ما يكون اختيار الخط من بين ثلاثة أنواع أساسية تتمثل في: أما بالنسبة لحجم الخط**Simplified Arabic Traditional Arabic Arabic Transparent** إما أن يكون 16 أو 18 نقطة الصفحة العنوان والعناوين الرئيسية الداخلية المختلفة و 14 بالنسبة للمتن مع تباعد الأسطر بمسافة 1.15 سم أما الهوامش فغالبا ما تكون بحجم 12نقطة.
بالنسبة للغة الأجنبية تنوع الخط إما أن يكون **Times New Roman Arial** أما عن حجمه 14 نقطة بالنسبة لصفحة العنوان والعناوين الداخلية الرئيسية هو 12 نقطة بالنسبة للمتن ، و10 نقاط بالنسبة للهوامش.

3/ إظهار شخصية الباحث: تبرز شخصية الباحث من خلال إبداء رأيه تارة والتعليق والتعقيب على مسألة تارة أخرى هو تخطئة فكرة ما بناء على أدلة مقنعة اسما يضفي على بحثه نوعا من التميز والخصوصية و الأصالة.

4/ الإبداع والخلق والتجديد: ويتجسد من خلال اكتشاف معلومات وحقائق علمية جديدة أو نفي نتائج موجودة سابقا أو تناول الموضوع من زوايا أخرى لم يتم تناولها من قبل.

ثانيا: القواعد والأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية

تعد الأمانة العلمية من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي عموما والبحث القانوني على وجه الخصوص ويقصد بها نسبة الأفكار والآراء إلى أصحابها الحقيقيين أو الأصليين وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة من طرف الباحث العلمي.

من مقتضيات الأمانة العلمية الرجوع للمصادر الأصلية مثل الدساتير والتشريعات الأخرى إذ يجب العودة لمصادرها المتمثلة في الجرائد الرسمية فلا يمكن نقلها من المراجع لأن مؤلفي هذه المراجع قد يخطئون في النقل أو أنهم قد يوردوا النص حسب الاجتهاد الشخصي الخاطئ.

لا شك أن الحفاظ على الأمانة العلمية يقتضي من الباحث أن يكون على دراية بمعنى **الاقتباس** و كيف يكون وأن يتقيد بقواعد الإسناد والتوثيق أو ما يعرف **بالتهميش**.

1/: الاقتباس: يعتبر الاقتباس من القواعد الجوهرية التي ينبغي الاهتمام بها في البحوث العلمية بمختلف مستوياتها وهو على نوعان:

ا/ الاقتباس المباشر: و يطلق عليه تسمية الاقتباس الحرفي و يكون عند نقل الباحث نقلا حرفيا لنص معين حيث يكون مكتوبا بنفس الشكل والمعنى واللغة كما وردي و يسمح بهذا النوع في حالات معينة حتى لا يقع الباحث في السرقة العلمية مكان يقتبس **آية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا أو تعريفا اصطلاحيا أو عند الاستشهاد برأي رجل قانون متخصص أو اقتباس مبدأ من مبادئ المحكمة العليا في قراراتها.**

و في حالة استخدام هذا النوع من الاقتباس يتعين الإشارة بعلامتي التنصيص للدلالة عليه . في بدايته و نهايته اما في حالة الحذف منه توضع إشارة ثلاث نقاط ... في مكان الحذف سواء كان في بدايته أو وسطه أو نهايته كما يجب عدم التصرف والتغيير في النص المقتبس و إذا تم تصحيح الخطأ الوارد في النص يوضع بين قوسين ( ) دو عادة ما يكون استخدام الاقتباس الحرفي بعدد من الأسطر.

ب/ الاقتباس غير المباشر: ويطلق عليه تسمية الاقتباس غير الحرفي ويتمثل في استعانة الباحث بأفكار ومعلومات من المرجع حيث يقوم بصياغتها بأسلوبه الخاص ويتعين ألا يخرج عن المعنى الذي يقصده صاحب المرجع المقتبس منه ويكون في الحالات التي لا يكون فيها الاقتباس مباشرا مع ضرورة الإشارة إلى صاحب المرجع الأصلي في الهامش كونه صاحب الفكرة مع إتباع قواعد الإسناد في ذلك كما أنه لا يتم وضع الفكرة المقتبسة بين إشارتي التنصيص " " ، كما في الاقتباس المباشر. يلجأ الباحث في هذا النوع من الاقتباس إلى أحد الأسلوبين:

- تلخيص المادة المقتبسة.
- إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية المقتبسة بلغة وأسلوب الباحث بشرط مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي أو تغييره.

2/ الهوامش: يقصد بالهوامش المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية الفصل أو البحث بغية توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تم الاقتباس منه وهي على أنواع:

-ا/ هوامش المرجع وذلك بالإشارة إلى المرجع الذي تم الاستشهاد أو الاقتباس منه وذلك بوضع المعلومات الكاملة عن المرجع في الحاشية السفلية الصفحة من حيث اسم المؤلف عنوان المرجع الطبعة دار النشر بلد النشر سنة النشر أو ذلك حفاظا على الأمانة العلمية وعدم نسبة أفكار الغير إليه للتسهيل على القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي إذا رغب في ذلك للتأكد من صحة المادة المقتبسة في حالة وجود شكوك لديه بصحة عملية الاقتباس.

-ب/ الهوامش الشارحة: وتكون بغية توضيح فكرة أو مصطلح أو عبارة معينة وردت في البحث من يتم استخدام هذا النوع من الهوامش أثناء خشية الباحث من أن عملية التوضيح في المتن قد تشوش القارئ أو تقلل من ترابط الأفكار وهذا يتم وضع رقم بجانب الفكرة أو الكلمة المراد توضيحها ثم يتم أسفل الهامش شرح وتوضيح المقصود بتلك العبارة.

مما سبق يتبين أن أهمية التهميش تكمن في تجريد المتن من تلك الإضافات التي لا تعد جزء من البحث لكنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة كاملة لجميع جوانبه.

تستخدم الهوامش للإشارة إلى المصادر والمراجع الذي أقتبس منها النص للإشارة إلى الهامش نستخدم الأرقام العددية ، ويتم الاقتباس بأن يربط الباحث المتن بالهامش بوضع رقم في نهاية كل اقتباس ويكرر الرقم نفسه في الهامش تم تليه بيانات المصدر أو المرجع المقتبس منه.

هناك **طريقتين لتوثيق البحوث العلمية** على النحو التالي:

أولا: طريقة شيكاغو، ثانيا: الطريقة الجمعية النفسية الأمريكية(APA) إلا أننا سنركز على طريقة شيكاغو :

اقتبس = أخذ

دون = سجل

التهميش = كتب على الهامش

الإحالة = يحيل الدارس إلى المرجع الذي أخذ منه.

قواعد التهميش طريقة شيكاغو :

1كتاب عادي(مؤلف واحد):

اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتابن رقم الطبعة او الجزء ، دار النشر مكان النشر ، سنة النشر، رقم الصفحة التي اقتبس منها.

مثال:

التهميش: حامد ربيع ، **التحليل السياسي،** ط5 ، مكتبة النهضة، القاهرة،1999، ص.13.

قائمة المراجع: ربيع، حامد .**التحليل السياسي،** ط 5، القاهرة، مكتبة النهضة، 1999.

- إذا كانت هناك عدة طبعات للكتاب نكتب الطبعة ورقمها، أما إذا كانت طبعة واحدة (الطبعة الأولى) فلا داعي لكتابتها.

- إذا توفرت 03 شروط نكتب " المكان نفسه "وهي:

1. أن يتكرر المرجع.
2. ألا يفصل فاصل.
3. أن تتكرر الصفحة نفسها.

(نكتب " المكان نفسه " فقط بدون ذكر رقم الصفحة لأنها لم تتغير)

- إذا توفر للباحث شرطان:

1. يتكرر المرجع.

2 . لم يحدث الفاصل، ولكن الصفحة تغيرت فنكتب " المرجع نفسه" ، والصفحة (ص. 18.)

مثال : **المرجع نفسه** ، ص ص. 20-25.

-إذا تكرر المرجع وفصل بينهما مرجع آخر فنكتب:

لقب الكاتب ، **مرجع سابق** G.I ، ص. 36 .

مثال :ربيع ، **مرجع سابق** ، ص36 .

إذا اقبسنا من أكثر من صفحة واحدة فنكتب (ص ص)، إذا توالت الصفحات، مثلا: 10 ،11 نضع بينها فاصلة، أما إذا أخذنا الفكرة من الصفحة مثلا 10 حتى الصفحة 20 فنضع بينهما خط، (10 - 20)، ص ص. 10-20 .

ملاحظة:

الطبعة إذا لم توجد يتم وضع (د.ط) أي(دون طبعة)
الناشر إذا لم يجدها الباحث في الكتاب يضع (د د ن) أي دون دار النشر.
بلد النشر إذا لم يوجد يضع (د ب ن) أي دون بلد النشر.
سنة النشر إذا لم يعثر عليها الباحث في الكتاب يضع (د ت ن) أو (د س ن) أي دون تاريخ النشر أو دون سنة الطبع.

2 .كتاب لأكثر من مؤلف: (اثنين أو ثلاثة مؤلفين)
كتاب لمؤلفين (02) أو ثلاثة (03) ، نكتب أسماء المؤلفين كلهم.
مثال:
التهميش: جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات السياسية العربية** ط.7 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. ص ص. 148- 155.
قائمة المراجع :مطر، جميل و هلال، علي الدين .**النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط. 7، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- أما إذا كان أكثر من **03 فنكتب اسم ولقب المؤلف الأول** و نكتب (وآخرون).

مثال:
التهميش :أحمد بدر وآخرون، **الإعلام والدعاية**، د.ط ،عمان :دار وائل،2004 ، ص ص. 141-145
قائمة المراجع :بدر، أحمد وآخرون .**الإعلام والدعاية** .عمان، دار وائل،2004 .
3. **كتاب جماعي بمقالات** :يكون لمجموعة من المؤلفين، كل مؤلف بمقالته الخاصة.
اسم الكاتب(كاتب المقال)، " عنوان المقالة بين ظفرين "في اسم محرر الكتاب أو المنسق، عنوان الكتاب G.I (مكان النشر :دار النشر، الطبعة، سنة النشر)، الصفحة.
مثال:
التهميش :علي الدين هلال ، " السياسة الخارجية الأردنية "، في **السياسة الخارجية العربية**، تحرير. بهجت قرني، ط. 2، القاهرة ، دار مدبولي ، 2006، ص.21.
قائمة المراجع :هلال، علي الدين "السياسة الخارجية الأردنية"، في **السياسة الخارجية العربية**، تحرير. بهجت قرني، ط. 2 ، القاهرة، دار مدبولي، 2006.
4. مقالة في مجلة:
اسم ولقب الكاتب، " عنوان المقالة " ، اسم المجلة G.I ، الجهة المصدرة لها م(مجلد)، ع (عدد) (سنة النشر والشهر أو الفصل، الصفحة.
مثال:
التهميش : وردة شرف الدين، إجراء الصلح في المنازعات المعروضة أمام المحاكم التجارية المتخصصة وفقا للقانون رقم 22 -13، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر بسكرة ،المجلد16،العدد2، 2024، ص.14.

قائمة المراجع: شرف الدين. وردة، "إجراء الصلح في المنازعات المعروضة أمام المحاكم التجارية المتخصصة وفقا للقانون رقم 22 -13"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد16، العدد2، 2024.
تُكتب كل صفحات المقالة (صفحة بدايتها وصفحة نهايتها) حتى لو استشهد الباحث بسطر واحد من صفحة واحدة فقط من المقال.
5. القرآن الكريم:
اسم السورة ، رقم الآية . **مثال** :سورة البقرة، الآية (115) .

6. مصطلح في قاموس أو موسوعة أو دائرة معارف:
اسم القاموس أو الموسوعة G.I، اسم ولقب المؤلف، مكان النشر، دار النشر، الطبعة إن وجدت،السنة ،

" مادة " ... ، الصفحة.
التهميش: **المعجم الوسيط** G.I، منير البعلبكي ، القاهرة ، دار النهضة ، 1994 ، " مادة الدبلوماسية" ، ص ص. 100، 101.
قائمة المراجع :البعلبكي ، منير .**المعجم الوسيط**. دار النهضة. القاهرة،1994 .
إذا كان المؤلف محرر نكتب بعد اسمه بين قوسين عبارة محرر (محرر) سواء في التهميش أو في قائمة المراجع.

7. المذكرات والرسائل الجامعية:
اسم ولقب الباحث، عنوان المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة G.I رسالة ..... ، الجامعة، الكلية ، السنة ، الصفحة.
مثال:
التهميش :خديجة سبخاوي ، **العنف الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية** ، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الاجتماعية، 2016 /2017 ، ص.33.
قائمة المراجع :سبخاوي. خديجة ، **العنف الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية** ، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الاجتماعية، 2016 /2017 .

8. المنشورات الصادرة عن المنظمات أو والهيئات الدولية:
البلد أو الهيئة التي اصدرت الوثيقة ، الفرع الذي أصدر الوثيقة ، عنوان الوثيقة ، السنة أو تاريخ صدورها، الصفحة.
مثال :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الأعلى للغة العربية ، **وثيقة تتعلق بتعريب مصالح البريد** ، جوان 1976 ، ص10 .

9. مقالة في جريدة:
-إذا كانت مجهولة الكاتب نكتب مباشرة:
"عنوان المقالة"، اسم الجريدةG.I، العدد ، التاريخ (تاريخ صدور الجريدة)، الصفحة .
مثال :**جريدة الشعب** ، ع. 2 ، الثلاثاء 16 مارس 2024،ص.7.
-إذا كان لها كاتب خاص:
اسم ولقب الكاتب ، "عنوان المقال " ، اسم الجريدة G.I ، العدد ، التاريخ ، الصفحة.
التهميش :سعيد أحمد ، " المرأة والسياسة ، " **الشعب** ، ع 55، 16 مارس 2024، ص7.
قائمة المراجع :أحمد، سعيد، "المرأة والسياسة"، **الشعب**، ع. 55، 16 مارس 2024.

10المواقع الالكترونية:
اسم ولقب الكاتب ، " عنوان المقال ، " في :نكتب الموقع كاملا G.I، تاريخ الإطلاع على الموقع (اليوم والسنة والشهر والسنة).
التهميش : هشام عبد الكريم، " التنمية السياسية في الجزائر بين المضامين النظرية للمفهوم ومتطلبات التطبيق"، في :
http://forum.univbiskra.net/index.php?action=printpage;topic=8747،
(2009/09/30) .
قائمة المراجع :عبد الكريم، هشام " .التنمية السياسية في الجزائر بين المضامين النظرية للمفهوم ومتطلبات التطبيق، " في:
http://forum.univbiskra.net/index.php?action=printpage;topic=8747.
- في حالة استخدام كتابين لنفس المؤلف (في حالة مرجع سابق) وللتمييز بين الكتابين نكتب:

لقب المؤلف ، الكلمة الأولى من عنوان الكتاب بين قوسين ، مرجع سابق G.I، الصفحة.
مثال : سعد الدين ابراهيم
ابراهيم، (تأملات...) ، **مرجع سابق** ، ص16 .

ملاحظة: نفس هذه القواعد والطريقة تنطبق على المراجع باللغات الأجنبية
المكان نفسه = Loc. cit
المرجع نفسه = ibid
مرجع سابق = op.cit
مختصر الصفحة = p. (pages)
ص = p ، ص ص = pp.
تُرتب **المراجع** في **آخر البحث ترتيبا " أبجديا"** (**أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ)**
نبدأ بالمراجع باللغة العربية ثم اللغات الأجنبية.
نبدأ بالكتب السماوية (القرآن...) ثم الوثائق الرسمية ثم الكتب ثم المجلات والدوريات والجرائد ثم الرسائل الجامعية ثم الندوات والأبحاث أو الدراسات غير المنشورة، ثم المواقع الالكترونية ترتب المراجع باللغات الأجنبية بنفس الترتيب.
* إضافات لا بد منها:
- يمكننا تقسيم البحث أو المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة إلى عدة أجزاء، يحتوي كل جزء منها الأجزاء الأصغر منه، وذلك كالتالي:

الجزء ← الباب ← الفصل ← المبحث ← المطلب ← المدخل ← I روماني ← 1
أولا ـ مطه * أو •.

ويستعمل الجزء والباب في البحوث ذات الحجم الكبير (مثل التي يزيد عدد صفحاتها عن 500 صفحة)، وبالتالي يمكن للبحوث التي تقل عن هذا الحجم الاستغناء عن كل من الجزء والباب.
- **الهوامش التفسيرية:** وهي التي يشار إليها بإشارات مثل *، •، =، والتي عادة ما تستعمل في تفسير مصطلح علمي دقيق، أو مصطلح عابر، فيرى الباحث ضرورة شرحه وتوضيحة في هامش الصفحة حتى لا يشكل لُبسًا للقارئ.
- تهميش المراجع: يشار إليها بالأرقام 1، 2، 3،...، وهي غير خاصة بالشرح والتفسير، أما عن قواعد تهميش المراجع، فقد سبق ذكرها في الأعلى.
وفيما يلي بعض طرق تهميش المحاضرات العامة التي تلقى في الندوات أو الملتقيات، والحصص التلفزيونية والإذاعية والأشرطة الوثائقية.
- عندما يكون المرجع محاضرة عامة، يذكر:
اسم المحاضر، محاضرة بعنوان:....، الهيئة المنظمة، المكان الذي ألقيت به المحاضرة، المدينة، البلد، التاريخ (اليوم، الشهر، السنة).
- عندما يكون المرجع حصة تلفزيونية أو إذاعية، يذكر:
اسم المصلحة (القناة)، اسم المنشط، أسماء المشاركين في الحصة، عنوان الحصة، القناة، البلد، (اليوم، الشهر، السنة).
- عندما يكون المرجع فيلما، يذكر:
اسم المصلحة (القناة)، اسم المخرج، فيلم بعنوان...، البلد، التاريخ،(اليوم، الشهر، السنة).
- عندما يكون المرجع شريطا وثائقيا، يذكر:
اسم المصلحة (القناة)، اسم المعلق، شريط وثائقي بعنوان...، البلد، التاريخ،(اليوم، الشهر، السنة).

المحور الرابع : الجوانب الشكلية و التنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله

إن إنجاز البحث العلمي بصفة عامة و في العلوم القانونية على وجه الخصوص يمر عبر مجموعة من المراحل المتتابعة والمتناسقة والمتكاملة السابق ذكرها ، وكل مرحلة مرتبطة بالتي تليها حتى يكون إخراج البحث العلمي في صورته النهائية منتظما وممنهجا يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه مرة أخرى ..وقبل طباعته لابد من التعرض إلى الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي بحيث يشمل البحث في صورته النهائية عدة عناصر تضفي عليه الأسلوب العلمي والمنهجي، **ويتضمن ترتيب أجزاء البحث وإخراجه في شكله النهائي ما يلي:**

بعد إتمام كتابة البحث يقوم الباحث بترتيب أجزائه من أجل إخراجه في صورته النهائية ويستهل بحثه بوضع غلاف البحث الداخلي وهذا بالنسبة للمذكرات والرسائل وهي عبارة عن صفحة توضع فيها جميع البيانات الخاصة بعنوان البحث أو الرسالة واسم الباحث كاملا واسم الجامعة والكلية والقسم الذي يقدم إليه البحث وكذا الدرجة العلمية التي يتقدم الباحث للحصول عليها وإسم الأستاذ المشرف على الرسالة أو هيئة الإشراف في حالة وجود أكثر من مشرف والسنة التي تمنح فيها الدرجة العلمية، وتلي غلاف البحث الداخلي صفحة البسملة وهي صفحة إختيارية تأتي بعد صفحة العنوان، بعد ذلك يضع الباحث صفحة الشكر التي يعبر من خلالها عن تقديره للأستاذ المشرف والمناقشين لرسالته وغيرهم ممن قدموا للباحث توجيهات وإرشادات وتسهيلات فعالة، يبادر بعدها الباحث إلى وضع قائمة المختصرات والتي تضم أهم الكلمات المختصرة التي وظفها عند كتابة البحث، إذ عادة ما يلجأ الباحث إلى استخدام مصطلحات خاصة و رموز مختصرة تغنيه عن تدوين مدلولاتها كاملة كلما وردت مناسبة لها مما يستدعي تخصيص صفحة أو صفحات خاصة لتدوين المصطلحات والرموز مع بيان المعنى المقصود منها في الجهة المقابلة لها لتكون بمثابة الدليل و المرشد للقارئ أثناء قراءة البحث.

و من أمثلة بعض **المختصرات**:

ص : الصفحة.

ص ص : من الصفحة إلى الصفحة

ج ر : جريدة رسمية.

ط : طبعة

د.ط: دون طبعة

د.س.ن: دون سنة النشر

ق . إ.م.ا : قانون إجراءات مدنية و إدارية.

ق.إ. ج : قانون إجراءات جزائية.

ق.ت: قانون تجاري

ق م : قانون مدني.

بعد وضع قائمة المختصرات يقوم الباحث بوضع مقدمة بحثه ثم المتن أو موضوع البحث بعدها الخاتمة وهي الأجزاء التي سبق وأن تطرقنا أعلاه إلى كيفية وضوابط كتابتها وقد يلجأ الباحث إلى ضم بعض المواد العلمية التي ليست لها أهمية مباشرة في خطة البحث، إذ أن إدخالها في صلب البحث وموضوعاته يسبب انقطاعا في تسلسل الأفكار وترتيبها وينبغي أن تكون الوثائق المدرجة كملاحق من الوثائق الهامة التي يصعب الحصول عليها فإذا كانت متوفرة فلا داعي لإدراجها.

كما يجب على الباحث أن يراعي عند وضعه للملاحق إلزامية الإشارة إليها في المتن ثم يحيل الملحق المعني والذي يعطيه رقما معينا وبعد وضع الملاحق إن وجدت يقوم الباحث بوضع قائمة المراجع المرتبة وفقا للضوابط المنهجية المذكورة سابقا ثم يضع فهرس الموضوعات الذي هو عبارة عن دليل ومرشد

للقارئ يوضع في نهاية البحث يشمل جميع العناوين الرئيسية الفرعية للبحث تقابلها أرقام الصفحات الغرض من وضع صفحة المحتويات أو الفهرس بالرسالة أو المطبوعة أو أي بحث آخر أنها تعطي للقارئ نظرة تحليلية للمواد الواردة بالرسالة و تتابع هذه المواد في العرض وبذلك يتمكن القارئ من الإلمام بنظرة سريعة بالخطوط العامة للرسالة أو البحث.